نص ردن

▪ علاء حسن

شواهد النكبة

ناشطة لبنانية في مجال حقوق الإنسان اتصلت بجهات رسمية عراقية لتزويدها ببيانات وإحصائيات دقيقة عن عدد الأرامل والأيتام، لتكون ضمن كتاب تعتزم إصداره بمساعدة منظمة دولية ، وبعد طول انتظار استمرت لسنوات ومراسلات، أخفقت في الحصول على ما تريد فقررت السفر إلى بغداد لتحظى بلقاء المسؤولين ، ولكنها فشلت في الوصول إلى احدهم ، بسبب عقبات كثيرة ، وأغرب ما واجهته التشكيك بمهمتها واحتمال تزويد الجهات المعادية للعراق بمعلومات في "غاية السرية" .

بمساعدة الأصدقاء والمعارف قررت السيدة القيام بجولة في شوارع بغداد ومدن أخرى، فسجلت ملاحظاتها ، وبمساعدة عدسة كاميرتها ، خرجت بحصيلة واقعية عن حجم الكارثة والنكبة العراقية لتعرضها أمام المسؤولين أصحاب القرار ، ليتعرفوا على حقيقة ربما غابت عن أذهانهم ، أو حجبت عنهم عن قصد من قبل الموظفين المختصين بتلميع الصورة.

كانت الناشطة تعد لكتاب يسلط الضوء على الفئات الاجتماعية المحرومة الجديرة بالرعاية في أكثر من بلد عربي ، ولكنها تراجعت عن هذه الفكرة، وقررت أن يكون الكتاب مخصصا للعراق لاعتقادها بأن حجم المحرومية في بلد نفطي ، أصبح نكبة ، في ظل غياب التشريعات والإجراءات الرسمية لمعالجتها، على الرغم من ادعاء القوى السياسية داخل وخارج الحكومة حرصها على تلبية مطالب الشعب وتحقيق الرفاهية.

مئات الشهادات الحية سجلتها الكاتبة ووثقتها بالصور للنكبة العراقية ، وبعد صدور الكتاب ربما سيكون مصدرا مهما للمعنيين بقضايا حقوق الإنسان، فضلا عن المسؤولين للاطلاع على واقع اجتماعي سائد ومعروف ، ولكنه في أجواء الضجة العراقية ما عاد يثير اهتمام أحد لانشغال الجميع بالشد والجذب السياسي ، وتبادل الاتهامات، والكشف المستمر عن مخططات إقليمية تسعى للإطاحة بالتجربة الديمقراطية .

أخبرت الناشطة معارفها في بغداد ، بأنها تخشى منعها من الدخول إلى العراق بعد صدور كتابها ، وجاء الرد بأن مثل هذا الاحتمال مستبعد ، استنادا إلى حقيقة أن أصحاب القرار لم يرف لهم جفن لحصد أرواح مئات المدنيين بانفجار سيارة مفخخة ، وبغداد بعد أن شهدت أياما دامية لم يقدم احد "خبراء إدارة الملف الأمني" استقالته، بل ظهر عبر شاشات الفضائيات معلنا اعتقال أشخاص مرتبطين بدولة معروفة بعدائها للعملية السياسية بحوزتهم متفجرات وقنابل يدوية ، وبعد ساعات قليلة من تصريح الخبير الأمني ، يتبين بأن المعتقلين من صيادي السمك ، والمتفجرات بحوزتهم، كانت تطول الزوري ولم تستطع النيل من الكطاطين والشبابيط .

الناشطة التي تفضل عدم الكشف عن اسمها في الوقت الحاضر إلا بعد صدور كتابها، تلقت من معارفها الآخرين نصائح مصحوبة بتحذير من المجازفة بالعودة إلى العراق لأن "العيون الساهرة" على حفظ الأمن ستعتقلها في المطار ، وربما في مركز حدودي ، والتهم جاهزة ومنها تسهيل دخول المتسللين للأراضي العراقية لتنفيذ عمليات إرهابية ، أو العمل لصالح الجيش السوري الحر ، والتهمة الأخيرة نشر معلومات كاذبة ، عن "النكبة العراقية" المتمثلة بملايين الأرامل والأيتام في زمن التماسيح والشبابيط .

الوزير أوقف تعيينات كركوك وقرر إشراك ممثلين عن المحافظة

التربية تمدد فترة الاعتراضات على التعيينات إلى الخامس من الشهر المقبل

□ بغداد / دعاء آزاد

مددت وزارة التربية، فترة الاعتراضات على التعيينات على الدرجات الوظيفية المخصصة للمعلمين والمدرسين التي أجرتها مؤخرا، إلى الخامس من شهر أيلول الحالي، فيما قرر وزير التربية إيقاف التعيينات الخاصة بمحافظة كركوك، وإشراك ممثلين عن مجلس المحافظة في لجان التعيين بالوزارة.

قرعة التعينيات التي اجرتها التربية مؤخراً

وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة وليد حسين، في تصريح لـ"المدى" : إن الوزارة مددت فترة الاعتراض على التعيينات لشغل منصب مدرس ومعلم، لغاية الخامس من أيلول الحالي.

وأضاف في ما يخص المتقدمين للوظائف الإدارية، فإن الوزارة حددت العاشر من شهر أيلول الجاري آخر يوم لتقديم طلبات التعيين، مشيرا إلى أن خريجي معاهد الإدارة هم الأوفر حظا في القبول.

وبين أن وزارة التربية ستلجأ إلى نظام القرعة بين المتقدمين وليس التفاضل في حال حدوث زخم على طلبات التعيين أو تقارب في معدلات المتقدمين.

وكانت وزارة التربية، قد أعلنت مطلع شهر نيسان الماضي عن إطلاق ١٠ آلاف درجة وظيفية للتعيين بصفة معلم ومدرس في مديريات التربية ببغداد والمحافظات وخاصة القرى والأرياف والنواحي وأطراف المدن، بحسب حاجة كل مديرية من الاختصاصات، مبينة أن الدرجات ستشمل جميع الخريجين من دون استثناء وستوزع مناصفة على خريجي العام ١٩٩٩ فما دون، وخريجي العام ٢٠٠٠ فما فوق.

إلا أن الوزارة أوقفت التعيينات في الشهر نفسه بحجة إيجاد آلية جديدة للتعيين تمنع المحسوبية والرشاوى، لكن لجنة التربية والتعليم في مجلس النواب ذكرت أن "السبب الرئيس في إيقاف ترويج طلبات التعيين هو لإجراء جرد دقيق لأعداد الملاكات التدريسية الشاغرة التي تحتاج إليها مديريات التربية في بغداد والمحافظات لاسيما اختصاصات الفيزياء والكيمياء والرياضيات واللغة الإنكليزية".

وكان معاون محافظ ذي قار للشؤون الإدارية حيدر كريوش، قد شكك بآلية التعيينات التي اعتمدتها وزارة التربية مؤخرا بتعيين أكثر من ١٣٠٠ خريج على ملاك مديرية تربية ذي قار.

ودعا كريوش، إلى تشكيل لجنة تحقيقية للنظر في ما يعتقد أنها شبهات فساد ربما تكون قد حصلت في التعيينات الأخيرة، وصف عدد من الخريجين تلك التعيينات التي اعتمدت التقديم الالكتروني بـ"العادلة"، مشيرين إلى أنها أول تعيينات لا تخضع لسلطة الأحزاب المتنفذة في المحافظة.

واعتبر كريوش، آلية التقديم والتعيين التي جرت في وزارة التربية بأنها "باب من أبواب الفساد، والأسماء التي تم تعيينها من أبناء محافظة ذي قار والبالغ عددها ١٣٥٠ اسماً، ينتابها الغموض وعدم الوضوح"، على حد وصفه.

ولفت إلى أن الأسماء "خلت من خريجي العديد من الاختصاصات"، متسائلا "ألم يكن من الأجدر بالوزارة أن تخبر خريجي تلك الاختصاصات بعدم التقديم أصلا إذا كانت لا تريد تعيينهم".

وكشف معاون المحافظ عن وجود "أسماء بين المقبولين مشمولة بقانون المساءلة والعدالة"، متوعدا بأن الحكومة المحلية في المحافظة سترفع هذه الأسماء إلى الجهات المختصة لتطبيق الإجراءات القانونية بحقهم.

ودعا إلى تشكيل لجنة تحقيقية للنظر في هذه التعيينات وفي الخروقات التي تمت بموجبها، مؤكدا أن الأمر لا يقتصر على محافظة ذي قار بل يتعداه إلى بقية محافظات الوسط والجنوب، على حد قوله.

وبالمقابل أشاد عدد من الخريجين في تصريحات لـ"المدى" بالآلية الالكترونية التي اعتمدتها وزارة التربية مؤخرا، مشيرين إلى "انحسار سطوة الأحزاب وتدخلها في التعيينات الأخيرة".

وقالت الخريجة سحر الناصري، التي ظهر اسمها ضمن قوائم وجبة التعيينات الأخيرة: إنها حصلت على استحقاقها في التعيين كونها من الأوائل على دفعتها، مبينة "تقدمت بأكثر من طلب تعيين في السنوات الماضية إلا أنني لم أحصل على استحقاقي في حينها على الرغم من تعيين العديد من أقراني الذين تقل معدلاتهم عن معدلي".

فيما شككت إيناس الوائلي بعدالة التعيينات السابقة والحالية، موضحة "أنا خريجة كلية التربية فرع انكليزي للعام الدراسي ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩، وحاصلة على معدل ٥٩، ولغاية الآن لم أحصل على فرصتي في التعيين فيما هناك أشخاص تخرجوا عام ٢٠١١ ومعدلاتها ٥٢، و٥٤، و٥٥، و٥٦ ظهرت أسماؤهم في التعيينات الأخيرة".

وأكدت الوائلي "وجود بعض السماسرة الذين يقومون بالتوسط في التعيينات ذاكرة اسم أحدهم".

إلى ذلك، أكد محافظ كركوك نجم الدين كريم، أمس الأول، في حديث لوكالة "السومرية نيوز" الإخبارية، أن وزير التربية محمد تميم أوقف التعيينات الخاصة بالمحافظة، وقرر مراجعة عمل لجنة التعيينات في الوزارة وإدراج ممثلين عن إدارة ومجلس محافظة كركوك في عمل اللجنة، لغرض تحقيق التوازن في تعيين أبناء مكونات المحافظة، وذلك بعد يوم من رفض التعيينات من قبل إدارة المحافظة.

وقال كريم: إن ذلك جاء بعد أن زار وفد يمثل أعضاء مجلس النواب عن محافظة كركوك الوزير ببغداد وأطلعه على عدم اعتماد التوازن بين قوميات كركوك في هذه التعيينات، داعيا الوزارات كافة إلى "مراعاة مكونات كركوك وتنوعهم والتوازن في التعيينات خدمة لأهالي المحافظة وتقوية التعايش بينهم، بما ينسجم مع الخطة التي نعتمدها في كركوك".

وكان محافظ كركوك ورئيس مجلس المحافظة فيها، قد أعلنا في مؤتمر صحفي الأربعاء الماضي، رفضهما للتعيينات التي أقرتها وزارة التربية في كركوك، مشيران إلى أن التعيينات هي لصالح قومية "العرب" على بقية قوميات كركوك، عازيان ذلك إلى كون الوزير من نفس القومية، واتهمته بـ"ممارسة التمييز العنصري" في خطة قبول أبناء المحافظة.

بدوره، اتهم النائب الكردي في لجنة التربية والتعليم النيابية برهان محمد فرج، أمس الأول، وزارة التربية ومديرية تربية كركوك بـ"عدم مراعاة المكونات والقوميات خلال التعيينات في المحافظة".

وكانت لجنة التربية البرلمانية قد اتهمت، في الـ١٤ من آب الماضي، وزارة التربية بـ"الفساد" في التعيينات التي أطلقتها مؤخراً، مؤكدة أنها لم تعتمد مبدأ الكفاءة في مسألة القبول.

وأعلنت وزارة التربية، في الثاني من آب الماضي، أسماء المقبولين الذين تقدموا للتعيين على ملاك الوزارة بصفة مدرسين ومعلمين في عدد من مديريات التربية في بغداد والمحافظات.

محافظ البصرة يطالب بحلول لظاهرة تجريف البساتين والأراضي الزراعية

□ البصرة / ريسان الفهد

دعا محافظ البصرة خلف عبد الصمد خلف، إلى إيجاد حلول سريعة وناجعة لظاهرة تجريف البساتين والأراضي الزراعية التي تقوم بها الشركات النفطية.

وقال خلف، خلال اجتماعه برؤساء الوحدات الإدارية في الأقضية والنواحي، حضرته "المدى": إن التجريف الحاصل للبساتين والأراضي الزراعية وتفتيتها من قبل الشركات النفطية أو أصحاب الأراضي أنفسهم "يتطلب وقفة جادة ومتابعة من قبل رؤساء الوحدات الإدارية".

وأكد ضرورة إعادة زراعة النخيل في عموم المحافظة وخاصة في قضاءي أبي الخصيب وشط العرب وناحية السيبة، مشيرا إلى أن المشكلة التي تشتكي منها زراعة البصرة هي الإطلاقات المائية والملوحة التي تعانيها المحافظة سنويا.

وأضاف خلف "المشاكل التي تعانيها البصرة تحتاج إلى مزيد من العمل المتقن من أجل إظهار وجهها الحقيقي"، لافتا إلى أن "الأقضية والنواحي تحتاج إلى الكثير من المشاريع الخدمية من جانب ومتابعتها من جانب آخر".

عدد من المزارعين شمالي البصرة، اشتكوا من "التجريف الواسع للأراضي الزراعية والبساتين التي أخذ يضر بالزراعة وخصوصا الحنطة والشعير"، وقال المزارع عبد الحسين رسن من منطقة القرنة: إن "شركات التراخيص النفطية جرفت مساحات واسعة من أراضينا الزراعية، فقد جرفت ٦٠٠ دونم من أرضي البالغة مساحتها ٢٠٠٠ دونم، بحجة أنها منطقة للمشاريع النفطية".

فيما أشار الفلاح جمعة كاظم إلى أن "التعويض الذي تدفعه الشركات لأصحاب الأراضي غير مجز لما استقطعوه من أراضينا"، مشددا "نحن نرفض ترحيلنا من أراضينا ولكننا مجبرون لأن الشركات زحفت علينا بشكل أرغمنا على ترك مناطقنا".

أما قائممقام قضاء المدينة باسم صالح، فقد صرح بأن "مساحة القضاء ١٠٣٧ كيلو متراً مربعاً ومساحة حقل غرب القرنة بمرحلتيه الأولى والثانية ٨٣٠ كيلو متراً مربعاً، وبالتالي لم تعد هناك أراض زراعية كونها تحولت إلى أراض نفطية في الوقت الحاضر".

وتابع صالح "تم تجريف كل المساحات الزراعية وبالتالي لا يعتبر القضاء في الوقت الحاضر قضاء زراعياً"، مضيفا "تم تعويض ٢٠٠ مزارع، وتراوحت التعويضات بين ٢٠ مليون دينار إلى ٤٠٠ مليون دينار للمزارع، بحسب مساحة الأرض"، مشيرا إلى أن المساحة الكلية التي تم تعويضها تبلغ نحو ٢٥ ألف دونم.

تخصيص 13 مليون دولار سنوياً لبابل ضمن مشروع البترودولار

□ الحلة / إقبال محمد

أعلنت عضو لجنة النفط والطاقة النيابية سوزان السعد، إن وزارة النفط قررت تخصيص ١٣ مليون دولار سنويا لمحافظة بابل ضمن مشروع البترودولار، فيما بحثت الحكومة المحلية ببابل مع شركة أميركية مشروع إنشاء محطات كهربائية سريعة النصب بطاقة ١٠٠ ميكاواط.

وقالت السعد، خلال مؤتمر صحفي عقدته في منتجع بابل السياحي، الأربعاء، وحضرته "المدى": إن وزارة النفط قررت تخصيص مبلغ ١٣ مليون دولار سنويا لمحافظة بابل، ضمن مشروع البترودولار، كون المحافظة تعاني قلة الأموال الممنوحة لها من تنمية الأقاليم.

وأشارت إلى أنها "تعمل مع لجنة النفط والطاقة على إقناع الحكومة الاتحادية لصرف المبلغ بأثر رجعي منذ عام ٢٠١٠ وهو تاريخ تطبيق مشروع البترودولار على المحافظات التي شملت به في حينها".

وأضافت السعد أن "الحكومة المحلية في بابل قدمت وثائق إلى لجنة النفط والطاقة النيابية تفيد بوجود مصفى كبير بسعة تتجاوز ٣٠ ألف برميل يوميا في المسيب يجهز غالبية وحدات الطاقة الكهربائية في الفرات الأوسط وبغداد بالوقود ما يجعلها من المحافظات المشمولة بمشروع البترودولار".

من جانبه، أكد محافظ بابل محمد المسعودي، أن شمول المحافظة بمشروع البترودولار "سيسهم بإنشاء مشاريع إستراتيجية مهمة في مختلف القطاعات لأن المحافظة تعتمد فقط على مبالغ تنمية الأقاليم".

وتابع المسعودي "أغلب الوزارات لا تشمل محافظة بابل بمشاريعها"، داعيا لجنة النفط والطاقة النيابية إلى مفاتحة وزارة النفط لإنجاز مصفى جرف الصخر لوجود بنى تحتية تبلغ نسبة إنجازها نحو ٤٠٥.

من جانب آخر، بحث محافظ بابل محمد المسعودي ورئيس مجلس المحافظة كاظم مجيد تومان، مع شركة (ميتارا) الأميركية، مشروع إنشاء محطات كهربائية سريعة النصب طاقة الواحدة منها ٢٥ ميكاواط.

وقال رئيس لجنة الطاقة في مجلس المحافظة عقيل السيلاوي: إن المناقشات جرت على إنشاء أربع محطات توليدية من الممكن إنجازها خلال ٩٠ يوما لتزويد المحافظة بـ١٠٠ ميكاواط خاصة بها من دون ربطها بالشبكة الوطنية.

وبين أن الشركة ستتولى تجهيز المحافظة بوحدات توليدية من شركة (جنرال إلكترك) الأميركية، ومن المؤمل أن توافق الحكومة المحلية على المشروع كونه ممولاً من ميزانية تنمية الأقاليم.

من جانبه، قال رئيس الشركة الأميركية ايزك جبسن: "نحن نطمح للتعاون مع الحكومة المحلية لنصب محطات كهربائية سريعة الإنجاز من أجل وضع حد لأزمة الكهرباء"، مبينا أن المباحثات وصلت إلى نهايتها وستدار المحطات بكوادر عراقية.

11 أيلول الجاري بدء التقديم المركزي للقبول في الجامعات والمعاهد

□ بغداد / المدى

حددت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الحادي عشر من شهر أيلول الجاري ولغاية الثلاثين منه، موعداً للتقديم المركزي للجامعات والمعاهد للعام الدراسي ٢٠١٢ – ٢٠١٣، فيما سمحت للموظفين المقبولين في الدراسات العليا بجلب الإجازة الدراسية بعد ٤٥ يوما من قبولهم.

وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة قاسم محمد جبار، في بيان صحفي تلقت "المدى" نسخة منه: إن الوزارة حددت يوم الثلاثاء ١١ أيلول الجاري ولغاية يوم الأحد الموافق الثلاثين منه موعداً للتقديم المركزي عبر الاستمارة الالكترونية الموجودة على الموقع الرسمي للوزارة للقبول في الجامعات والمعاهد للعام الدراسي المقبل.

وبين أنه على الطلبة الذين تزيد معدلاتهم على ٦٠٪، ملء ٥٠ اختياراً في الاستمارة على أن لا تزيد على ٣٥ كلية ولا يقل عن ١٥ معهداً، أما الطلبة الذين تقل معدلاتهم عن ٦٠٪ فيحق لهم ملء ٥٠ اختياراً جميعها معاهد لضمان كفاية الاختيارات.

ودعا جبار خريجي طلبة السادس الإعدادي والمكملين أيضا إلى مراجعة موقع الوزارة الالكتروني لغرض الاطلاع والتدريب على آلية ملء استمارة التقديم الالكترونية.

من جانب آخر، ذكر جبار أن وزارة التعليم العالي، سمحت للموظفين المقبولين في الدراسات العليا لدراسة الدبلوم العالي، والماجستير، والدكتوراه بجلب الإجازة الدراسية بعد ٤٥ يوما من صدور الأوامر الجامعية الخاصة بقبولهم.

وأشار إلى أن الوزارة أصدرت إعماما إلى الجامعات، وهيئة التعليم التقني، والهيئة العراقية للحاسبات، بالسماح للطلبة الموظفين المقبولين في الدراسات العليا بجلب الإجازات الدراسية من الوزارات التي ينتسبون إليها خلال مدة لا تتجاوز ٤٥ يوما من إصدار الأوامر الجامعية الخاصة بقبولهم وبخلافه سيتم إلغاء قبولهم.

وكانت وزارة التعليم العالي قد أعلنت في وقت سابق عن ضوابط التقديم والقبول للدراسات العليا للعام الدراسي ٢٠١٢ -٢٠١٣، التي رفعت فيها عمر المتقدم لدراسة الماجستير إلى ٤٥ سنة و٥٠ سنة لدراسة الدكتوراه.

وعلى صعيد متصل، أعلنت جامعة ذي قار عن خطتها لقبول ١٠٧ طلاب وطالبات في الدراسات العليا للعام الدراسي المقبل. وقال مدير قسم الدراسات العليا في الجامعة الدكتور عبد الكريم النيازي: إن خطة جامعة ذي قار للعام الدراسي ٢٠١٢ - ٢٠١٣، تتضمن قبول ١٠٧ طلاب وطالبات في الدراسات العليا، مبينا أن ٩ مقاعد مخصصة لمرحلة الدكتوراه، و٩٨ مقعدا لمرحلة الماجستير. وأضاف أن مقاعد الدراسات العليا لهذا العام ستوزع على ١٢ اختصاصا مختلفا في كليات التربية للعلوم الصرفة، والتربية للعلوم الإنسانية، والعلوم، والآداب، والقانون، فضلا عن كلية التربية الرياضية.

طلبة جامعيون

محافظ الديوانية: وزارة البلديات ترسل طرودا مفخخة إلى المحافظات

□ الديوانية / تحسين الزركاني

حملت حكومة الديوانية وزارة البلديات والأشغال العامة، مسؤولية تأخير عدد من مشاريعها في المحافظة، بسبب فرضها مدراء بلا كفاءة، واصفة إياهم بـ"الطرود المفخخة" في إدارة مؤسسات المحافظات.

وقال محافظ الديوانية سالم حسين علوان، لـ"المدى برس": إن وزارة البلديات والأشغال العامة "أخفقت بالعديد من مشاريعها في الديوانية (١٨٠ كم جنوب بغداد)، بسبب فرضها مدراء بلا كفاءة أو خبرة ميدانية لإدارة مشاريعها"، مشبهاً إياهم بـ"الطرود المفخخة" في المحافظات.

وأوضح أن "قانون مجالس المحافظات لا يتيح للحكومات المحلية، اختيار الموظفين الأكفاء لإدارة الدوائر المهمة فيها، الأمر الذي منح المدراء عباءة الاختباء في ظل القانون".

وأضاف علوان أن "المحافظة ستحاسب المهندس المقيم، على مشروع تطوير شارع سالم، الذي يعد من أهم شوارع مركز المدينة، وتطالب باستبداله"، مشيرا إلى أن "المحافظة وجهت الإنذار للشركة المنفذة، وألزمتها بالعمل في وجبتين نهارية ومسائية يوميا، ليتسنى لها إنجاز المشروع بفترة قياسية".

وكان عدد كبير من المواطنين الذين يسكنون ثلاثة أحياء يربطها شارع سالم، الذي شهد أعمال عنف عسكرية خلال الأعوام ما بين ٢٠٠٥ و٢٠٠٨، تقدموا بشكاوى على الشركة المنفذة لمشروع تطويره، بعد أن أعلنته الحكومة المحلية في الديوانية ضمن مشاريع تنمية الأقاليم للعام السابق، وخصصت له أربعة مليارات دينار،على أن يتم إنجازه خلال ٤٥٠ يوما.